

القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني- حالة الجزائر

د. بن عزوز محمد

د. دحماني يونس

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر

الملخص: إن الكاريزمية التي يعمل بها القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني تجعله جدير باهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين والسياسيين على حدّ السواء، لكونه يحتل حيزا مهما في الناتج المحلي الإجمالي، وأنه يعمل في إطاره نسبة كبيرة من المشتغلين لحسابهم أو لحساب الغير، وأن الأنشطة السهلة التي يسيطر عليها هذا القطاع جعلته يمتص أعداد كبيرة من حجم البطالة المتدفقة سنويا صوب سوق العمل.

إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المهيكّل واحدة من الآليات السياسية التي تبنتها مختلف الإصلاحات الاقتصادية في العديد من البلدان (ومنها الجزائر)، من أجل القضاء على مختلف الاختلالات المرتبطة بالموازنة العامة، ومناخ بيئة الأعمال، والحد من الحريات الاقتصادية، وكذا القيود الإدارية.

الجزائر واحد من الدول التي تبنت برامج إصلاح اقتصادية، تهدف في مجملها إلى فتح مجال أوسع أمام طالبي العمل عبر تكوين مؤسسات مصغرة وتقليص حجم البطالة، مع محاولة تقنين مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ضمن هذا التصور، تحاول ورقة بحثنا التعرف على هذا القطاع من خلال حجمه (نسبته في الناتج المحلي) في اقتصاديات الدول النامية (ومنها الجزائر)، وكذا الاختلالات الاقتصادية التي أدت إلى نموه وتعاضمه، كما تحاول هذه الدراسة البحث في طرق جدوى إدماجه في النشاط الاقتصادي المهيكّل، من خلال الوسائل المتاحة.

الكلمات الدالة: القطاع غير الرسمي، حجمه (نسبته في الناتج)، الاختلالات، جدوى الإدماج، السياسات المناسبة لتقليصه.

Résumé :

Le charisme du secteur informel dans l'économie nationale fait de lui un centre d'intérêt pour un grand nombre de chercheurs académiciens et d'hommes politiques vue son poids dans le PIB, le nombre d'emplois qu'il crée chaque année et sa contribution à la réduction du chômage.

L'intégration de ce secteur dans l'économie structurée est l'un des mécanismes adoptés par les différentes réformes économiques dans plusieurs pays (dont l'Algérie) pour éliminer les effets indésirables sur le budget général, le climat des affaires, la réduction des libertés économiques et des contraintes administratives.

L'Algérie est l'un des pays qui a adopté des programmes de réformes économiques visant une plus grande ouverture aux demandeurs d'emplois à travers la création de micro entreprises et la réduction de chômage avec une tentative de légaliser les différentes activités

économiques. Dans ce cadre, notre article est une tentative de cerner ce secteur à travers son volume (sa part dans le PIB) dans les économies en développement (dont l'Algérie), ainsi que les déséquilibres économiques qui ont entraîné son développement et son expansion. Notre papier tente également de rechercher les voies de l'intégration de ce secteur dans l'économie structurée à travers les possibilités offertes.

Mots clé : Secteur informel, déséquilibres, intégration, politiques d'emplois.

المقدمة :

يعتبر جدوى إدماج القطاع غير الرسمي من القضايا الأساسية الهامة والملحة التي تطرح نفسها للمعالجة أمام العديد من حكومات الدول، مع العلم أن هذه المهمة ليست مستحيلة إذا توفرت الشروط الضرورية لعملية انتقال هذا القطاع إلى النشاط القانوني، والدلائل تؤكد أن كل إصلاح يوفر مزايا إضافية للمؤسسات المصغرة ويسهل لها المهمة في التشكل والمرافقة والحصول على القروض المقرونة بالمزايا وتخفيف الأعباء عليها، سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي.

الجزائر واحدة من الدول التي تعاضم فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال التوسع في حجم السوق الموازية وسهولة النشاط، والسبب يعود إلى تراجع المداخل الناتجة عن تراجع أسعار النفط من جهة، وعجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى عجز السلطة التنفيذية على محاربة هذا التوسع، رغم حزمة القوانين التي تمنع ذلك، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تقديم القطاع غير الرسمي، من حيث مفهومه، وحجمه (نسبته الناتج) في اقتصاديات الدول النامية (ومنها الجزائر)، وكذا التعرف على الاختلالات التي ساعدت على نموه، كما تحاول هذه الورقة البحث في سبل دواعي إدماجه، من خلال عرض بعض التجارب المغاربية (تونس والمغرب).

أولا : منهج الدراسة :

1-الإشكالية :

المعروف عن القطاع غير الرسمي أنه يتصف بمرورته تسمح له بالتوسع والاستيعاب المستمر نظرا لسهولة الدخول إليه وانخفاض تكلفة إيجاد فرص العمل وعدم احتياجه إلى مستوى تعليمي محدد مما يساعد على امتصاص اليد العاملة الجديدة الداخلة في سوق العمل عند معدل الأجر المنخفض السائد، مع العلم أن هذه الصفات تمثل علاجا مؤقتا لمشاكل الفقر والبطالة ومواجهة تكاليف المعيشة، بعض البيانات تشير أن حجم إنتاج هذا القطاع في اقتصاديات دول العالم بشكل عام تقدر بـ 27% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، 20% في إيطاليا، 10% في السويد، و8% في بريطانيا، بينما يمثل هذا الحجم في الدول النامية نسبة مرتفعة بين 30% و70% من إجمالي الناتج المحلي، أما حجم التشغيل الذي يمتصه هذا القطاع في البلدان العربية إجمالا يتجاوز الـ 61% من إجمالي التشغيل في الدول العربية، مع العلم أن معظم الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول تشتغل بأقل من طاقتها وبمستوى تكلفة مرتفع.

أمام هذا التوسع في حجم هذا القطاع، فإن جدوى إدماجه أصبحت أكثر من ضرورة (خصوصا في البلدان النامية)، وأن الوسائل القانونية وحدها أصبحت غير كافية في ظل غياب رؤية اقتصادية تعمل بالتوازي بين العمل على خلق فرص عمل دائمة من جهة، ومنح مزايا أكبر للعاملين في القطاع الموازي من أجل تقليص حجمه تدريجيا، وهي الإشكالية التي نحاول ورقة بحثنا تحليلها وتقديم مقترحات بشأنها، من خلال الإجابة على السؤال

الجوهري التالي: ما هي دواعي إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي المهيكل؟
وللإجابة على هذه الإشكالية، يمكننا طرح جملة من الأسئلة الجزئية التالية:

- أ-كيف يمكن تحليل ظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي في الجزائر؟
- ب-ما هي الاختلالات التي أدت إلى تعاظم هذا القطاع في الجزائر؟
- ت-هل ساهمت سياسات الإصلاح في إدماج القطاع غير الرسمي في الجزائر؟
- ث-هل الإجراءات الحاكمة للنشاط الاقتصادي تساعد على إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط القانوني؟

2-الفرضيات:

- أ-القطاع غير الرسمي حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية،
- ب-إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط المهيكل سوف يؤثر إيجابيا على سوق العمل،
- ت-الأجهزة الرسمية التي تترجمها مؤسسات الشغل في الجزائر، لم تكن قادرة على امتصاص البطالة وإدماج القطاع غير الرسمي،
- ث-عدم التحكم في ميكانيزمات سوق العمل، وغياب المرافقة للمؤسسات المصغرة، أدت إلى توجيه العمالة إلى السوق الموازية.

3-أهداف الدراسة:

- أ-التعرف على أسباب تنامي الظاهرة والكيفية التي من خلالها يتم امتصاص البطالة،
- ب-التعرف على مختلف الصيغ المرتبطة بالإدماج، من خلال تجارب بعض البلدان،
- ت-الفعل التنموي الذي يتركه هذا القطاع ونسبته في الناتج الإجمالي المحلي.

4-المنهج المتبع:

لقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة أهم التطورات التي تدار في السوق الموازية من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل (المعطيات الإحصائية، والتقارير المحلية والدولية، وكذا القطاعات المرتبطة بعالم الشغل)، التي يمكن توظيفها من أجل رصد التوجهات التي يعمل فيها هذا القطاع، وطرق امتصاصه لليد العاملة، والآثار التي تتركها هذه العملية.

5-الدراسات السابقة:

-قارة ملاك: أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، والتي تناولت "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- عرض ومقارنة تجارب بعض الدول (المكسيك، السنغال، تونس) 2010/2009، والتي خلصت إلى عرض بعض التجارب التي ساهمت في تقليص الظاهرة، وكيف التعامل معها، حيث ركزت على بعض الآليات لمكافحتها عبر توسيع قاعدة مؤسسات التشغيل من جهة، وفاعلية أجهزة مكافحة العث والتهرب الضريبي والجمركي وما يتصل بهما.

-بالعربي عبد القادر: أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقياد- تلمسان، والتي تناولت موضوع "الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي"، حيث ركزت الدراسة على الحجم المتزايد للبطالة السنوي، والمساهمة التي حاولت أجهزة التشغيل تقديمها، بدءا من سنة 1997، أين كانت البطالة تشكل 29.5 %، بالإضافة إلى المدة التي يقضيها البطال في البحث عن عمل، وكذلك التدفقات السنوية للعمالة، وظبط سوق العمل، والتوسع الذي يشغله القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني.

أما ورقة بحثنا نحاول من خلالها التركيز في جدوى سبل إدماج هذا القطاع عبر مختلف الصيغ والوسائل المتاحة، والسياسات الاقتصادية الفاعلة، وكذا الإجراءات الفاعلة في عملية التشغيل التي تعبر عن جدوى ادماج الأنشطة غير الرسمية.

ثانيا : الإطار المفاهيمي للبحث :

أ)- المفاهيم المختلفة للقطاع غير الرسمي:

لقد استخدم الباحثون عدّة تسميات في التعبير عن القطاع غير الرسمي، والسبب لا يعود إلى الشكل الذي يأخذه هذا القطاع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وإنما إلى طبيعة ونوعية المعاملات التي تتم داخل هذا القطاع من جهة، وعلاقتها بالأنظمة الاقتصادية القائمة على الإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى¹، وعليه فإن البحث في جميع جوانب هذا القطاع هي مسألة لا تخلو من مشقة، وهو ما جعل التعاريف المقدمة في هذا الشأن تتعدد جرّاء تباين المعايير والأغراض والأهداف².

ضمن هذا التوجه، يعرف الباحث " حسين عبد اللطيف لأسرج" الاقتصاد غير الرسمي، بأنه عبارة عن " أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل الضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي³"، أما الباحث " HART KEITH " عرف القطاع غير الرسمي، على أنه ذلك القطاع الذي يقدم فرصا للعمل والكسب لكثير من السكان الذين لم يكن بمقدور القطاع المهيكّل استيعابهم، كما يوفر هذا القطاع دخلا ممتما، والذي أصبح ضروريا للفرد أمام معدلات التضخم المرتفعة وثبات مستوى الأجور⁴. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، يعرف الاقتصاد غير الرسمي، على أنه " يمثل مجموعة المنتوجات وتبادل السلع والخدمات التي تنهرب كليا أو جزئيا من القوانين والقواعد التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تخضع إلى التسجيل الإحصائي والمحاسبي بصفة كلية أو جزئية"⁵.

يتضح مما سبق، أنه على الرغم من وجود بعض جوانب الاختلاف في تعريفات هذا الاقتصاد، إلا أن هناك جوانب مشتركة تميّز سماته، باعتباره ظاهرة عالمية.

ب)- أهم السمات المميزة للقطاع غير الرسمي :

يتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات والخصائص تميزه عن القطاع المهيكّل، يمكن حصر أهمها فيما يلي⁶ :

- 1- بن عزوز محمد، إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي المهيكّل في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم التجارية لمدرسة الدراسات العليا التجارية، المعهد الوطني للتجارة سابقا، العدد 11، الصادر في جوان 2011، الجزائر.
- 2- براهيم علي وآخرون، القطاع غير المنظم في سوريا، الواقع ومتطلبات الإدماج في الاقتصاد المنظم، انظر الموقع www.mafhoum.com، تم تصفحه ماي 2015
- 3- حسين عبد اللطيف الأسرج، الإنعكاسات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي- شواهد من مصر، أنظر الموقع www.swmsa.net، تم تصفحه ماي 2015
- 4- برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على إقتصاديات الدول النامية، ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2009، ص 3.
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، الدورة الرابعة والعشرين، جوان 2004، ص 21.
- 6- حسين عبد اللطيف الأسرج، الإنعكاسات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي- شواهد من مصر، نفس الموقع السابق.

- 1- لا يلتزم بجميع الإجراءات القانونية (السجل التجاري، وتراخيص العمل)، وبالقوانين المنظمة للعمل⁷،
- 2- وصفه بالغير رسمي لا يعني عدم وجود قواعد أو معايير تنظم أنشطته أو غياب التنظيم، وإنما يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة،
- 3- يتصف النشاط غير الرسمي بمحدودية رأسمال المستثمر، وباستخدام مستوى منخفض من التكنولوجيا والمهارات، ويعمل بمستوى منخفض من الإنتاجية⁸، وبسهولة الدخول في نشاطاته، وهوما يجعل منه سوقا تنافسية وليست سوق محتكرة⁹.
- 4- ينتج عن الأنشطة غير الرسمية سلع وخدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة، يتولد عنها مداخيل حقيقية أو ضمنية¹⁰.

ثالثا: الاختلالات المساهمة في تنامي القطاع غير الرسمي :

رغم الإجراءات المختلفة التي اتبعتها الحكومات لمواجهة ظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي في البلدان النامية، إلا أن هناك عوامل ساهمت في زيادة حجمه، نذكر منها، المعدلات المرتفعة لنمو السكان، حالة الركود الاقتصادي خصوصا في المناطق الريفية، وعجز الاقتصاد المهيكل للتكفل بالوافدين الجدد إلى سوق العمل نتيجة عجز السياسات الاقتصادية، كل هذه العناصر وأخرى أدت إلى ظهور عدّة إختلالات أهمها¹¹:

- 1- **عجز الموازنة العامة للدولة:** ويعني الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، الشيء الذي يدفع الدولة لزيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الإنفاق العام، علما أن هذا يؤدي إلى رفع أسعار الضرائب، ويدفع بالممولين إلى التهرب الضريبي، وهو ما جعل العديد من الأنشطة الرسمية في العديد من الدول توقف العمل بالسجل التجاري تفاديا للضرائب المرتفعة والمتقلبة.
- 2- **اختلال هيكل في سوق العمل** بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو ما يعني ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل، مما يؤدي إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد في القطاعات والأنشطة غير الرسمية لمواجهة أعباء المعيشة، وقد ترتفع نسبة التشغيل في الأنشطة غير الرسمية في بعض البلدان النامية نتيجة بعض الإجراءات التقشفية التي لا تتوافق ورفع منسوب معدلات التشغيل (حالة الجزائر 2016).
- 3- **اختلال هيكل في الناتج المحلي**، ويتمثل حين يسبق النمو في قطاعات التوزيع والخدمات معدلات النمو في قطاعات الإنتاج السلعي، ذلك أن اتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز إنتاجي متطور ومرن، معناه توليد دخول نقدية أو إضافية يعجز الجهاز الإنتاجي الداخلي عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الإنتاجية أو قلة الاستثمارات، مما يهيئ المناخ المناسب لنمو

7 - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، دراسة بحثية حول القطاع غير المنظم، المفهوم المنهجي وطرق القياس، ديسمبر 2004.

8 - مازق القطاع غير النظامي، تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المقدم في الدورة الـ 78 لمؤتمر العمل الدولي، سنة 1991.

9- برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على إقتصاديات الدول النامية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2009، ص 12.

10 - مريم أحمد قدوري، الإقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات، فضاء أبطاله نساء، دار الكتاب الجامعي دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية 2016، ص 82.

11- سعيد عبد الخالق، ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أسبابها وآثارها، الجمعية العلمية لجماعة تحوتي للدراسات المصرية، أنظر الموقع www.tohoti.com. تم الإطلاع عليه في ماي 2015

الضغوطات التضخمية، وتآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة، مما يدفع محدودي ومتوسطي الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية في القطاع غير الرسمي.

رابعاً: مساهمة برامج الإصلاح الاقتصادي في جدوى إدماج القطاع غير الرسمي¹²

تشير معطيات الحكامة الاقتصادية إلى أن أصحاب المشاريع يقررون العمل خارج الإطار القانوني، نتيجة لعدة أسباب، منها، ارتفاع تكاليف المشروع مقارنة بالمرودية المحتملة خلال دورة حياة المشروع، وإجراءات بدء النشاط، ومؤشر التعاقد في سوق العمل، والتراخيص، إلخ، ذلك أنه في ظل تعدد هذه الإجراءات يتخلى أصحاب هذه الأعمال طواعية عن العديد من الفوائد، مثل حقوق الملكية، ويفضلون تحمل أعباء العمل في إطار غير الرسمي على العمل في ظل مناخ أعمال مثقل بالقيود والإجراءات، وعليه فإن إقناع أصحاب الأعمال بالانضمام إلى الاقتصاد الرسمي يستلزم مجموعة من الإصلاحات التي تعمل على ترجيح كفة المزايا على كفة التكاليف داخل القطاع المهيكل.

1- القطاع غير الرسمي وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

برامج الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر، منذ تسعينيات القرن الماضي، اهتمت بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، التي رافقت النمو، لكن على مستوى المؤسسة، تشير البيانات أن نتائج هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في تقليص العمالة، ودفع أعدادها إلى العمل في سوق الأنشطة غير الرسمية، والنتائج تؤكد أنها برامج التعديل الهيكلي التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي أدت إلى فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنوياً، علماً أن هذه النتائج أظهرت سلوكيات لم تكن موجودة في المجتمع الجزائري، والتي يعبر مضمونها عن تنامي أنشطة غير مقننة خارج المحاسبة الوطنية¹³، وقد أكدت بعض الدراسات أن الحجم الكلي لأنشطة هذا القطاع في الجزائر تتراوح بين 20 % إلى 30 % من الناتج الداخلي الخام، وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع تعادل 8 مليار دولار أمريكي¹⁴، والبيانات الواردة في الجدول أدناه تقدم لنا حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2011.

الجدول رقم (01)، يبين حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال للفترة 2013/1995.

السنة	95	96	97	98	99	00	001	02	03
قطاع غير رسمي	22.6	22.3	26	27.2	29.3	31.6	33.6	34.2	35.6
السنة	04	05	06	07	08	09	10	13	/
قطاع غير رسمي	34.3	34.5	34.2	34	32.2	32	45.6	42.4	/

¹²- بن عزوز محمد، إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي المهيكل في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم التجارية لمدرسة الدراسات العليا التجارية، المعهد الوطني للتجارة سابقاً، العدد 11، الصادر في جوان 2011، الجزائر.

¹³- سعدية قصاب وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر 2014/1990، تشخيص وتقييم، مقال منشور في مجلة معارف، جامعة أكلي محند- البويرة- الجزائر، العدد 20 من الجزء الثاني، جوان 2016.

¹⁴- ADAIR PHILIPPE , Production et Financement du Secteur informel Urbain en Algérie, Revue Economie et management , N° 1, mars 2002, P 8.

المصدر: - برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على إقتصاديات الدول النامية، ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2009، ص:3.
 - كسرى مسعود وآخرون، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل في الجزائر، مقال نشر في مجلة العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، العدد 2014/12،
 -قصاب سعديّة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 48.

إن الطابع المؤقت الذي أضفته برامج الإصلاح الاقتصادي على العمل¹⁵، لم يقلص من الطلب على العمل، حيث تضاعفت طلبات العمل نوع ما قبل التشغيل إلى ثلاث مرات، إذ انتقلت من 32323 طلب عمل سنة 2000 إلى 103617 طلب عمل سنة 2005¹⁶، علما أن معدل الشغل في القطاع القانوني أنتقل من 31.2 % عام 2001 إلى 37 % سنة 2008¹⁷، وقد تضاعفت هذه الزيادة في الطلب على العمل لتصل إلى 479000 طلب عمل سنة 2015، دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة الممثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي الذي بلغ حجم السكان النشطين اقتصاديا فيه 11932000 نسمة، حيث يجب أن ننتظر ما يقارب أكثر من 200 ألف طلب جديد كل سنة في سوق الشغل¹⁸، وقد تضاعفت هذه الوتيرة لتصل إلى 300 ألف طلب جديد، وعليه فإن حصّة الاقتصاد غير القانوني بلغت حسب تقديرات المجلس الاقتصادي الاجتماعي لسنة 2009 إلى 38 % من PIB¹⁹، وأن حجم السوق التي يسيطر هذا القطاع يصل إلى حدود 10 مليار دولار، والجدول أدناه يبين تطور حجم التشغيل المؤقت، والذي أصبح السمة المميزة لسوق العمل الجزائرية.

الجدول رقم (02) : يبين تطور حجم الشغل المؤقت في الجزائر خلال الفترة 1990/2013

السنة	1990	1994	1998	2001	2004
العمل المؤقت	27443	24179	22638	20505	45357
السنة	2007	2009	2011	2012	2013
العمل المؤقت	106334	157598	193442	3390000	3562000

المصدر: قصاب سعديّة وآخرون، المرجع السابق ص 47.

إن التسهيلات المالية والمادية التي قدمتها الدولة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل البرامج الاقتصادية، لم ترقى إلى مستوى الأهداف المرجوة الداعية إلى تحقيق نمو مستدام، ذلك أنه وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل، أن فئة البطالين بلغت 1337000 شخصا، وأن

¹⁵- بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأجنبية، ملتقى دولي حول "الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات" تم تنظيمه من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، يومي 11 و12 جوان 2005.

¹⁶- CNES, Note de conjoncture du Premier semestre, 2006, P : 42.

¹⁷- ONS, Activité, Emploi & chômage, 2008, N°514.

¹⁸- كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، رسالة ماجيستير في القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2002، ص ص: 74 و75.

¹⁹- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2009.

معدل البطالة بلغ 11.2 % على المستوى الوطني سنة 2015²⁰، مما يعني أن وتيرة التشغيل في القطاع القانوني ضعيفة بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام الذي خصصته الدولة طيلة تنفيذ برامجها الاقتصادية، والتي تكهنت باستحداث 1.5 مليون منصب شغل إلى غاية سنة 2014، إلا أن تحقيق تلك النتائج تصادمت مع تراجع عائدات النفط، وقلة مناصب الشغل التي أصبحت البطالة طويلة الأمد فيها تمس الـ 71.2 % من إجمالي هذه الفئة²¹، وأن مناصب العمل التي تم استحداثها إلى غاية نهاية البرنامج الخماسي 2014/2010، يمثل 60 % مؤقت، وهو ما جعل البطالين يفكرون في حلول ظرفية حتى وإن كانت غير مقننة، ولكن تمثل مصدر رزق وسدا للحاجات الأساسية على الأقل بالنسبة للعائلات عديمة الدخل.

الجدول رقم (03): تطور التشغيل غير الرسمي للفترة 1992/2013 (بالآلاف)

السنة	1992	1997	1999	2001	2005	2010	2013
تشغيل غير رسمي	688	1131	911	1648	2752	3951	/
إجمالي التشغيل	4974	5815	6073	4917	6664	8600	/
% تشغيل غير رسمي	13%	19.4%	15%	33.5%	41.3%	45.6%	42.4%

المصدر: قصاب سعديّة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 48.

يلاحظ من خلال الجدول أن الأنشطة غير الرسمية في زيادة مستمرة، وأن مستوى التشغيل في هذا الاقتصاد وصل في المتوسط إلى 41 % إلى غاية سنة 2014، إذ تشير التقديرات الأولية الصادرة من وزارة التجارة أن مصالحتها أحصت سنة 2011 أزيد من 765 سوق موازية على المستوى الوطني، وأن 61127 تاجر غير رسمي يمثلون 5 % من عدد التجار المسجلين في السجل التجاري والذين يبلغ عددهم 1238983 تاجر²²، ينشطون على مستوى هذه الأسواق رغم التسهيلات بشأن الحصول على السجل التجاري، وهو ما يعني ضعف آليات الرقابة، إذ لا يتجاوز عدد المراقبين الـ 4500 عون، 30 % منهم يعملون في مناصب إدارية، ولا يغطون سوى 59 دائرة من أصل 590 دائرة منتشرة عبر الوطن، والجدول أدناه يقدم عينة ممثلة لسبع ولايات ارتفع فيها عدد الأسواق غير الرسمية وعدد الناشطين فيها.

الجدول رقم (04): المدن السبع الأولى في الجزائر التي ارتفع فيه عدد الأسواق غير الرسمية، والناشطين فيها خلال سنة 2012.

الترتيب	الولايات	عدد الأسواق غير الرسمية	عدد الناشطين فيها
01	الجزائر العاصمة	147	6156
02	بومرداس	63	1679
03	وهران	52	13750

²⁰- الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة النشاط الاقتصادي، التشغيل، البطالة، سبتمبر 2015، العدد 726.

²¹- الديوان الوطني للإحصاء حصيلة النشاط الاقتصادي، 2015، العدد 726.

²²-Données relatives au commerce informel ; Enquête effectuée à la fin de 2011, fais ressortie l'existence de 765 marches informels.

2761	31	فلسطينية	04
4080	29	بسكرة	05
1924	28	الشلف	06
3629	27	البلدية	07

المصدر : وزارة التجارة (Enquête effectuée à la fin de 2011)

إن العينة المقدمة في الجدول تؤكد توجه الأكثرية من الفئة العاطلة عن العمل، وخصوصا تلك التي سبق لها وان اشتغلت بصفة مؤقتة، (تشكل 34.4 % من إجمالي البطالين)، إلى الأنشطة غير الرسمية، لما لها من الخبرة المكتسبة من القطاع الخاص على وجه التحديد من خلال الأجور الزهيدة من جهة، والتهرب التأميني والضريبي من جهة أخرى، وهو ما جعل حجم القطاع غير الرسمي يسيطر على 30 % من الناتج الداخلي الخام، و50 % من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين²³، و70 % من واردات (أقل درجة وأقل نوعية) الجزائر التي تأتي من ست (06) دول²⁴، لا تتطابق والمواصفات الدولية، وتتمتع ببعض التسهيلات نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود.

وتحصيلا لما سبق، يتبين أن حزمة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي من خلال برامج جزئية، وإن كانت قد حققت بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، إلا أن هناك إختلالات كبرى ساهمت في اختلال سوق العمل الجزائرية، وأدت إلى تهميش عدد معتبر من العمال ذوي الكفاءات العالية، وأبطلت فعالية معدلات التشغيل، الشيء الذي ساهم في تنامي الأنشطة غير الرسمية بشكل واسع، وهو ما يؤكد التراجع المستمر في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

(2) - جدوى إدماج الاقتصاد غير الرسمي وأجهزة التشغيل في الجزائر :

(أ) - جدوى الإدماج : إدماج القطاع غير الرسمي ليست عملية مستحيلة، خصوصا إذا تم توفير الشروط الضرورية لانتقال هذا القطاع إلى النشاط القانوني، والدلائل تؤكد أن كل إصلاح يوفر مزايا إضافية للمؤسسات المصغرة، ويكون مقرونا بتخفيف بعض الأعباء، سوف يساهم في زيادة منسوب الناتج المحلي.

فحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أن إيرادات الجباية المحلية العادية تمثل 14 % من الناتج الداخلي الخام، وأن 71 % من القيمة المضافة الإجمالية تأتي من المؤسسات الخاصة التي تشغل 10 عمال، هذا يعني أن هذه المؤسسات تساهم في إيرادات الجباية العادية بـ 1.6 %، وهو ما يعادل 0.6 % من إجمالي الناتج المحلي.

إن تكفل أكثر بالمؤسسات المصغرة عبر تقديم تسهيلات قانونية وإدارية، سوف يساعد على إدماج الاقتصاد غير الرسمي في النشاط القانوني، وعليه اتخذت الحكومة عبر قطاع التجارة إجراءات بشأن الأنشطة غير الرسمية، تمثل في إنشاء فضاءات تجارية، حيث تم رصد 06 (ستة) مليار دينار لتأهيل 35 سوق جملة و215 سوق تجزئة خلال المخطط الخماسي 2009/2005²⁵، وتسهيلات أخرى جاءت في البرنامج الاقتصادي 2010-2014 تضمنت تسهيلات للحصول على السجل التجاري، وتسهيلات بنكية، فضلا عن وجود تعليمية صدرت عن وزارتي التجارة والداخلية، والتي أوكلت مهمة تنفيذها الجماعات المحلية، تتضمن منح

²³ - مريم أحمد قدوري، الاقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات، فضاء أبطاله نساء، المرجع السابق، ص 94.

²⁴ - وهي : تركيا، البرازيل، مصر، اندونيسيا، ماليزيا، والصين.

²⁵ - تصريح وزير التجارة السابق " السيد بن بادة مصطفى " بتاريخ 2011/05/05.

رخص إدارية مدتها سنتين مرفقة بإعفاءات ضريبية للتجار غير الرسميين، على أن يتم إدماجهم تدريجيا في النشاط المهيكّل بعد منح سجل ومحل تجاري يمارسون من خلاله نشاطهم التجاري²⁶.

(ب)- أجهزة التشغيل وتقليص الأنشطة غير الرسمية:

من أجل تقليص حجم البطالة وضبط الأنشطة الاقتصادية التي تنشأ خارج الأطر القانونية، قامت الحكومات المتعاقبة الجزائرية، من خلال البرامج الاقتصادية التي تم إطلاقها بدءا من سنة 1996، بعرض والمصادقة على جملة من الأنظمة الخاصة بالتشغيل، تهدف من وراء ذلك إلى امتصاص اليد العاملة الواردة إلى سوق العمل، والحد من الأنشطة غير الرسمية، عبر تقديم مجموعة من الحوافز، مكّنت هذه الأنظمة منذ البداية على بعث روح العمل ألفقالاتي في نفوس الشباب، من خلال مجموعة من الإجراءات، تشمل امتيازات تتعلق بالحريّة في تأسيس المشروع، والتمكين من عمليات التمويل والمرافقة تتجاوز الـ 05 سنوات كحد أدنى، والمساعدة على إيجاد منصب عمل، حيث تمكنت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على سبيل المثال، من إنشاء 68000 مؤسسة مصغرة، يصل القرض فيها إلى 500.000 دج، وقد تمكنت في ستة (06) سنوات من خلق 135000 منصب شغل دائم بحجم استثماري يقدر إجماليا بـ 1.4 مليار دولار بين سنة 2002 و2008²⁷.

لقد ساهمت أنظمة التشغيل في تقليص حجم البطالة من خلال بعض المشاريع التي تم تجسيدها فعليا، والتي أعطي لها دفعا قويا منذ انطلاق البرامج التنموية (1999 إلى 2014)، حيث قدّرت الحكومة من خلالها العمل على خلق مليوني منصب شغل، و35000 مؤسسة مصغرة سنويا إلى غاية سنة 2014، ولكن إذا أخذنا حجم البطالة الذي تم تقليصه بالمقارنة مع ارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا، والذي بلغ سنة 2015 الـ 11932000 نسمة²⁸، فإننا نجد أن نسبة التشغيل ضعيفة جدا، والسبب لا يعود إلى ميولات هذه الفئة للنشاط في العمل غير الرسمي، وإنما يعود إلى التراجع المستمر في مستوى أداء هذه الأجهزة، التي يفرض عليها المرافقة والمتابعة والمراقبة من جهة، وكذلك مناخ بيئة الأعمال الذي ما زالت إجراءاته معقدة من جهة أخرى، حيث جاء في التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2015، أن الجزائر تحتل المرتبة الـ 145 مقابل الـ 143 فيما يتعلق بمرحلة إنشاء المؤسسات، من أصل 189 دولة، وفي المراتب الأخيرة فيما يخص الحصول على القروض، وجاذبية الاستثمار.

خامسا: الإجراءات الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع المغرب وتونس:

يفترض أن السياسات الداعمة لإدماج الاقتصاد غير الرسمي تعمل على تخفيف الإجراءات الحاكمة للنشاط الاقتصادي وإلغاء جزء منها، لكن بيانات عمليات التقييم الميداني قد تقضي إلى نتائج عكسية، وهو ما أشارت إليه التقارير السنوية الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال في العالم، حيث خصت التقارير وضع الجزائر في كثير من المؤشرات الكمية (منها مؤشر التعاقد في سوق العمل)، وهي عناصر كلها تساهم في تقليص العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، والجدول أدناه يبين ممارسة أنشطة الأعمال بين عدد من الدول المغاربية.

²⁶- بن عزوز محمد، ادماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي المهيكّل في الجزائر، المرجع السابق.

²⁷ - قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010، ص: 177.

²⁸- الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، سبتمبر 2015، العدد 726.

الجدول رقم (5) يمثل المقارنة في ممارسة أنشطة الأعمال بين دول الإتحاد المغاربي

التصنيف	دفع الضرائب	مؤشر جاذبية الاستثمار		التراخيص	مؤشر استحداث المؤسسات	ممارسة أنشطة الأعمال	
		عالميا	عربيا				
49	169	73	12	122	142	145	الجزائر
32	106	62	8	57	103	74	تونس
64	119	55	4	129	43	75	المغرب

المصدر :- التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016،
-التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2015، المتضمن مناخ الأعمال والاستثمار.
*مؤشر التعاقد في سوق العمل، يعكس مدى المرونة في سوق العمل ، تتراوح قيمته بين الصفر والمائة، حيث كلما ارتفعت قيمته أدى إلى تعقد الإجراءات الحاكمة لسوق العمل.

في هذا الصدد أشار البنك الدولي في تقريره السنوي المتضمن ممارسة الأعمال لسنة 2015²⁹، أن هناك مؤشرات تدل على صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر، منها مؤشر إنشاء مشروع استثماري أو صناعي، حيث تتطلب العملية 12 إجراء في الجزائر بمعدل 20 يوما مقابل 8 أيام في مصر، و10 أيام في المغرب وتونس، مع العلم أن الجزائر تحسنت بالمقارنة مع السنوات الماضية، أين سجلت 13 إجراء والسنة التي قبلها ب 14 إجراء، أما فيما يخص التراخيص فتعد الجزائر من أسوأ الدول في المنطقة المغاربية بالمقارنة مع دول الجوار، حيث تتطلب عملية الحصول على رخص البناء 22 وثيقة وإجراء، أما فيما يتعلق بمؤشر جاذبية أو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يسمح بتشغيل اليد العاملة وتقليص البطالة وإعطاء مرونة لسوق العمل الجزائرية، فإن المحصلة تضع الجزائر في ذيل الدول المغاربية، حيث لم يتعدى حجم الاستثمارات المباشرة الـ 80 مليون دولار إلى غاية سنة 2015، رغم التسهيلات والامتيازات التي جاءت في قانون الاستثمار الجديد، حيث أعتبر تقرير " وكالة إيكوفان السويسري"³⁰ أن الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية في المنطقة المغاربية هي المغرب وتونس.

أما فيما يتعلق بمؤشر تحويل الملكية فقد سجلت الجزائر تراجعا، حيث احتلت المرتبة 163، وفي مجال الحصول على القروض احتلت المرتبة 171 في تقرير³¹ 2016، أما مؤشر تسديد الرسوم والضرائب وضع الجزائر في المرتبة 169، وفي القطاع البنكي والمصرفي احتلت الجزائر المرتبة 174، في تصنيف البنك العالمي سنة 2015، وأعتبرها من أهم نقاط الضعف في الجزائر.

الصورة تبدا قائمة ومعقدة ومتقلبة بالقيود من خلال الإجراءات المرتبطة بممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، إذ تشير البيانات المشار إليها أعلاه، أن الإجراءات المتخذة في هذا القطاع من أجل إدماجها كانت قوية في دول الجوار، حيث مست الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي أمكن تأهيلها في المغرب، من خلال سياسات أعدت لهذا الغرض، شريحة واسعة من

²⁹ - البنك الدولي تقرير مناخ الأعمال لسنة 2015.

³⁰ - وكالة إيكوفان السويسرية، والتي مركزها في فرنسا، حيث تعنى بتصنيف الدول وفقا لمناخ الأعمال العالمي.

³¹ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016.

الأنشطة غير المهيكلية، والتي تشغل 2216116 منصب عمل وتمثل 1.55 مليون وحدة بنمو إجمالي يقدر 16.5%³².

الخلاصة:

المؤكد أن عدم إدماج القطاع غير الرسمي في الأنشطة القانونية سوف يحرم الاقتصاد من مكاسب عديدة محتملة، منها الممتلكات التي يحوز عليها هذا القطاع ولم يتم تسجيلها في حسابات الدخل الوطني، كمية المعلومات الهائلة والمتعلقة بحركة النظام الاقتصادي في دوراته المتعددة، مثل دورة الإنتاج، ودورة الإنفاق، ودورة توزيع الدخل... إلخ، بالإضافة إلى صعوبة قياس وتتبع حركة التدفقات والصفقات والمعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية، وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معظم المتغيرات الاقتصادية، وارتفاع درجة عدم التأكد التي تحيط بالحجم الحقيقي للمجاميع الكلية الرئيسية، ولكن ثمة جوانب إيجابية تساهم في نمو الأنشطة غير الرسمية يجب الاستثمار فيها، مثل خلق فرص العمل وتعظيمه في الأعمال الإنتاجية، وامتصاص فائض البطالة، وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة، وتنشيط الصناعات الصغيرة والحرف، وتوفير خدمات إنتاجية للمواطنين بتكلفة أقل وبحوافز أكبر، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتخفيف حدة الفقر، كلها عناصر إيجابية يجب التعامل معها في سياق برنامج إصلاح متكامل من شأنه أن يعود بفوائد عديدة على أصحاب المشاريع، والعاملين، والحكومة، ويساهم في زيادة معدل النمو، أما إذا تركزت الجهود على إصلاح جانب دون الآخر، فإن النتائج ستكون مخيبة للأمل، ذلك لأن المطلوب في حالة إدماج القطاع غير الرسمي ليس إصلاحات جزئية، وإنما مجموعة متكاملة من الإصلاحات الشاملة.

المراجع :

- 1- بن عزوز محمد، إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي المهيكل في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم التجارية لمدرسة الدراسات العليا التجارية، (HEC)، العدد 11، جوان 2011، الجزائر.
- 2- براهيم علي وآخرون، القطاع غير المنظم في سوريا، الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم، انظر الموقع www.mafhoum.com، تم تصفحه في ماي 2015،
- 3- حسين عبد اللطيف لأسرج، الانعكاسات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي- شواهد من مصر -، أنظر الموقع www.swmsa.net، تم تصفحه ماي 2015
- 4- برعمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2009، ص 3.
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، الدورة الرابعة والعشرين، جوان 2004، ص 21.
- 6- حسين عبد اللطيف لأسرج، الانعكاسات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي- شواهد من مصر، نفس الموقع السابق.
- 7- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، دراسة بحثية حول القطاع غير المنظم، المفهوم المنهجي وطرق القياس، ديسمبر 2004.
- 8- مأزق القطاع غير النظامي، تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المقدم في الدورة الـ 78 لمؤتمر العمل الدولي، سنة 1991.
- 9- مريم أحمد قدوري، الاقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات، فضاء أبطاله نساء، دار الكتاب الجامعي دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية 2016، ص 82.

³²- الكتاب الأبيض للقرروض الصغرى بالمغرب " رهانات التمويلات الصغرى، الفقر والقطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني سنة 2007.

- 10- سعيد عبد الخالق، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أسبابها وآثارها، الجمعية العلمية لجماعة تحوتي للدراسات المصرية، أنظر الموقع www.tohoti.com. تم الإطلاع ماي 2015
- 11- سعدية قصاب وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر 2014/1990، تشخيص وتقييم، مقال منشور في مجلة معارف، جامعة أكلي محند- البويرة- الجزائر، العدد 20 من الجزء الثاني، جوان 2016.
- 12- ADAIR PHILIPPE , Production et Financement du Secteur informel Urbain en Algérie, Revue Economie et management , N° 1, mars 2002, P 8
- 13- بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائريين تفعيل الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأجنبية، ملتقى دولي حول " الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات " تم تنظيمه من قبل الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، يومي 11 و12 جوان 2005.
- 14- CNES, Note de conjoncture du Premier semestre, 2006, P : 42.
- 15- ONS. Activité ,Emploi& chômage, 2008,N°514.
- 16- كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، رسالة ماجستير في القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2002،
- 17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2009.
- 18- الديوان الوطني للإحصاء-النشاط الاقتصادي، التشغيل، البطالة، سبتمبر 2015، العدد 726.
- 19- Données relatives au commerce informel ; Enquête effectuée à la fin de 2011,fais ressortie l'existence de 765 marches informels.
- 20- تصريح وزير التجارة السابق " السيد بن بادة مصطفى " بتاريخ 2011/05/05.
- 21- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010، ص : 177.
- 22- البنك الدولي تقرير مناخ الأعمال لسنة 2015.
- 23- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016.
- 24- الكتاب الأبيض للقروض الصغرى بالمغرب، رهانات التمويلات الصغرى، الفقر والقطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني سنة 2007.